

نتناتنيل

■ عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

فرجة في غير مكانها

في جمعة الأسبوع الماضي تقدّم مني في شارع المتنبي شاب يافع كان برفقته آخرون في عمره تقريباً، وقدم إلي بطاقة دعوة إلى عرض مسرحي. شكرته وطمانته إلى أن "المدى" ستنشر خبراً عنه في يوم لاحق، لكنه استدرك ليليلغني بأنه وزملاء راغبون في حضورى شخصياً، فأعطيتُه وعداً غامضاً بعض الشيء بتلبية دعوته إن استطعت.

لم يفتني أن أفسر للشباب وزملائه سبب ترددي. قلت: إنكم تقدمون العرض في يوم الجمعة (أمس) الساعة ١١ صباحاً وهذا موعد يتضارب مع الموعد الأسبوعي للكثير من المثقفين مع شارع المتنبي. اقترحت أن يتغير موعد العرض المسرحي، لكن الشاب أفهمني بأن هذا غير ممكن فليس لديهم سوى مكان بعينه، وهو يكون متاحاً يوم الجمعة أكثر من أي يوم آخر، فضلاً عن علاقة العرض باليوم العالمي للسلام في الحادي والعشرين من أيلول (أمس)، فقررت مع نفسي أن ألبى الدعوة، خصوصاً وأن الشاب قال بلهجة ودودة للغاية: حضوركم سيكون تشجيعاً لنا.

بعد يومين من ذلك وقعت واقعة شارع المتنبي عندما تصرفت القوات الأمنية، كعادتها، مع بسطات الكتب في الشارع على طريقة "ابن عبدة" أو "ابن جلا وطلاع الثثايا" فكسّرت ما كسّرت وأهانت من أهانت، فعزمت على الذهاب إلى الشارع هذه الجمعة تضامناً مع من تجاوزت على إنسانيتهم وعراقتهم القوات الأمنية. ولكن قبل أن أتوجه إلى الشارع طالعنتي في الخيال عيون ذلك الشاب وزملائه، ولم أرغب في خذلان أصحابها.

المسرح فرجة، وأهم شروط الفرجة الإبهار، بصرياً وسمعيّاً، والمتعة. وكان عرض يوم أمس (عادات الموت السرية لفرقة بابليون) فرجة جيدة إلى حد ما، وبالتالي كانت ستكون فرجة مكتملة الشروط لو قدّم العرض في مكان غير هذا المكان. ولم يكن المكان سوى سقيفة عادية تتسع لعدة مئات من الناس أنشأتها محلية الرصافة للحزب الشيوعي في منطقة بارك السعدون. بالكاد يصلح المكان (مع الانقطاع عن المعهودة للكهرباء) لاجتماع حزبي موسع أو تجمع جماهيري محدود، وربما لعرض سينمائي. أما لعرض مسرحي فلا يصلح باركة، فليس هناك مكان مرتفع (خشبة المسرح) يقدم عليه الممثلون عرضهم ليكون متاحاً للمتلقيين جميعاً متابعة حركات الممثلين وسكناتهم.. كان علي بعضاً أن يبهض من مكانه ليتابع ما يؤديه الممثلون، خصوصاً وأن بعض الأداء جرى على مستوى سطح الأرض.

لست قادماً من المريح.. أعرف أن واحداً من المليون عيب وعيب في دولتنا عدم توفر المسارح، فقلت المسارح التي كانت واحدة من مفاخر بغداد صارت بيوتاً للخفافيش والعنكب أو مخازن للسلع، ودولتنا قاصرة عن تحسين أوضاع الناس الأمنية والعيشية.. فمن ذا الذي يفكر بالمسرح والسينما والموسيقى والغناء والمكتبات!

حضور عرض يوم أمس كان بحدود المئتين، وهو رقم غير قليل في ظروف بغداد الحالية. هذا دفعني إلى التفكير بأن يتخطم الحزب الشيوعي، وربما أيضاً قوى التيار الديمقراطي جميعاً، بحملة وطنية للترفع ببناء مسرح في بغداد، أو في الأقل شراء أحد المسارح المهجورة الا من الخفافيش والصراصير والسلع.

هل هذا كثير؟

أسماء القرعة داخل صناديق المناديل الورقية

مصدر لـ(المدى): خمسة نواب في البرلمان لهم حق الكلام تحت وصاية النجيفي



أبدى بعض النواب امتعاضهم من الطريقة التي تدار بها الجلسات البرلمانية، حيث أكدوا للمدى إن هيئة الرئاسة في مجلس النواب تقرر أسماء المتحدثين عن طريق صفقات سياسية مسبقة، ويكون تسجيل أسمائهم قبل يوم من موعد الجلسات، وقد أكدوا أيضاً إن القرعة التي اتخذت لاختيار أسماء المتحدثين في زيارات بعض الوزراء أو رئيس الحكومة تتم في صندوق المناديل الورقية، متسائلين إن كانت هذه هي الوسائل الجديدة، تدعم الديمقراطية في المجلس واستخدام صحيح لحق النواب.

□ بغداد/ مؤيد الطيب

هذا وقد أكد مصدر برلماني من داخل مجلس النواب إن "المتحدثين في الجلسات البرلمانية تختصر أسماؤهم بخمسة نواب فقط، متجاهلين بقية النواب في البرلمان، وبدون إعطاء فرصة للحديث داخل الجلسات لغيرهم، مؤكداً أن "الأعضاء الخمسة هم، بهاء الأعرجي، حنان الفتلاوي، حيدر الملا، صباح الساعدي، وشيرون الوائلي، وهذا يتم عن طريق مقرررين الجلسات، وهم محمد الخالدي وباسمة بطرس، وبالتعاون مع رئيس المجلس أسامة النجيفي".

كما أضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه في تصريح لـ "المدى" إن "جلسات البرلمان تتوقف في حالة أراد الحديث رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، ويبدأ بإلقاء خطاب طويل، بدون مراعاة وقت الجلسة، مما يثير استياء الكثير من النواب".

فيما أكدت النائبة المستقلة صفية السهيل أن "ما حدث في البرلمان بخصوص موضوع القرعة التي اقترحها رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي عند زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي للبرلمان واستضافته في الجلسة النيابية للحديث عن مشروع قانون البنى التحتية، وتكررت الحالة بعدها عند استضافة وزير الصحة، وحدث الشيء نفسه معه، والغريب أكثر أن الأسماء المشاركة في القرعة وضعت في علبة خشبية خاصة بالمناديل الورقية التي توضع على موائد القاعة، وسبب ذلك امتعاض الكثير من النواب مما دعا بعضهم لترك قاعة الجلسة البرلمانية احتجاجاً على الموضوع".

وأضافت السهيل في تصريح لـ "المدى" أمس أن "موضوع القرعة وتحديد المتحدثين في الجلسات يخفل حق النائب في الحديث والمشاركة في إبداء الرأي، والمشكلة الأكبر إن اختيار المتحدثين من النواب في الجلسات يتم قبل يوم من الجلسة، حيث يقوم بعض النواب بدرج أسمائهم في قائمة المتحدثين من خلال بعض الاتفاقات السياسية، ونفاجأ

في يوم الجلسة عند محاولة تسجيل أسمائنا كمتحدثين، حيث نجد أن باب التسجيل قد أغلق بحجة إن الأسماء محجوزة".

وأوضحت السهيل أن "أسماء المتحدثين في الجلسات تتكرر في كل مرة، مما جعل المنبر البرلماني تحت وصاية الصفقات لمن يريد التحدث، حيث نرى نواباً يتحدثون في مواضيع ليست ضمن تخصصاتهم، مما يضع حق النواب أصحاب التخصص في المجالات المطروحة للنقاش، وهذا الأسلوب فاشل جداً في إدارة الجلسات، ويتم عن فساد سياسي ومسايرة للنائب الغلاني أو الحزب الغلاني والكتل السياسية المتسلطة، وليس هناك أي مكان للمستقلين في التعبير عن رأيهم، والنواب المستقلين في المجلس

هم المتضرر الأكبر". فيما أكدت النائبة عن كتلة الأحرار ماجدة التميمي أن طريقة التحدث للنواب داخل الجلسات البرلمانية يكون عبر القرعة، مما أدى إلى استياء الكثير من النواب، حيث أبدوا استغرابهم على الطريقة التي تدار بها الجلسة.

وأوضحت التميمي في تصريح لـ "المدى" إن "القرعة التي تحدث في الجلسات البرلمانية، ويتم على أساسها اختيار المتحدثين، هي سلب لحق النواب، وإن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي يقوم باختيار أسماء محددة للتحدث في كل جلسة وترك البقية، وأن نفس النواب الذين يأخذون مجرى الحديث كل يوم هم من تقع عليهم القرعة،

ويتحدثون بصورة عامة بدون الوقوف على المشاكل المتعلقة، وضياح بقية الأصوات من النواب داخل الجلسة، مما جعلني أترك قاعة الجلسة احتجاجاً".

من جانبه أكد النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه إن "مشكلة إدارة الجلسة واختيار المتحدثين، وموضوع القرعة، ليس من الضرورة أن يكون بسبب رئيس البرلمان، وهذا لأن مجلس النواب لديه مشاريع كثيرة، وبعض النواب لا يتحدثون بخصوص تلك المشاريع بل يتحدثون من أجل الحديث فقط، لذلك يكون عدد المطالبين بالمشاركة كثيرين، وأحياناً أرحج الخطأ منا نحن النواب حيث نطلب الآن للحديث وإبداء الرأي، وهيئة

الرئاسة في هذه الحالة، تعطي الهيئة وقت ضيق للمحدث، مدة دقيقة أو دقيقتين، وهذا الوقت لا يستطيع خلاله النائب أن يعطي كل ما عنده من آراء، أو حين تكون هناك استضافة لأحد الوزراء أو لرئيس الحكومة، فإن عدد النواب الذين يريدون المشاركة في طرح الأسئلة والمشاركة يكون كبيراً جداً، لذلك يتم تقسيم المتحدثين على الكتل السياسية".

وأضاف طه في تصريح لـ "المدى" إن "هيئة الرئاسة منصفة في طريقة إدارة الجلسة، وإن رئيس مجلس النواب يتعامل مع أعضاء البرلمان بمهنية، ولم الأخطأ أي مشارك في هذه الهيئة، ولم أجد أي مشكلة ليست في هيئة الرئاسة بل هي في بعض النواب، ويستطيع النائب أن يترك الحديث ويقدم ما يريد بشكل تحريري لرئاسة البرلمان، وبذلك يكون قد أوصل صوته لهم".

ومن الجدير بالذكر إن رئيس الوزراء نوري المالكي، قد تمت استضافته في مجلس النواب يوم السبت الماضي، مما جعل أعضاء المجلس يطالبون بتوجيه الأسئلة له، فاعتمدت هيئة رئاسة البرلمان ورئيسها أسامة النجيفي، إلى تقديم مقترح حول اختيار الأسماء التي يحق لها المشاركة عن طريق القرعة، الأمر الذي جعل بعض النواب يغادرون قاعة الجلسة، معترضين على الطريقة التي تدار بها الجلسات البرلمانية.

مجلس النواب... (أرشيف)

البرلمان يسعى لاختيار نشيد وطني وعلم خلال الفصل التشريعي الحالي

□ بغداد/ إياد التميمي

توصلت الى قناعة بـ ٦ نماذج مبينا أن احدهم هو علم ثورة ١٤ تموز بقيادة عبد الكريم قاسم.

ورجح فوزي ان يكون علم عبد الكريم قاسم هو احد النماذج التي ستنافس بقوة على اختيار رمز البلاد.

واضاف فوزي ان قانون النشيد الوطني لا يتحمل التأجيل كونه من القوانين التي طالب الدستور العراقي بتشريعها، داعيا مجلس النواب والكتل السياسية بعدم الاستهانة به كونه قانونا مهم، منتقدا في الوقت ذاته رئاسة البرلمان لعدم الاهتمام بهذا الامر كون ان العراق بلد فيه حضارة تقدر بألاف السنين ويستخدم نشيدا وطنيا لكاتب فلسطيني وملحن لبناني . الى ذلك أعلنت لجنة الثقافة والإعلام النيابية، أمس الجمعة، عن التصويت على النشيد

والعلم الجديدين في الفصل التشريعي المقبل، مؤكدة عدم وجود أي خلافات عليهما بين الكتل السياسية.

وكان مجلس النواب قد صوت في تموز الماضي من العام الحالي من حيث المبدأ على مشروع قانون النشيد الوطني والذي تضمن ثلاث قصائد للشعراء محمد مهدي الجواهري ويدر شاكِر السياب ومحمد مهدي البصير. وقالت عضو لجنة الثقافة والإعلام بتول فاروق في تصريح صحفي "إن لجنتها استكملت الملاحظات الفنية على مشروع قانون النشيد الوطني والعلم الجديدين بعد ان تم قراءته قراءتين.

وأضافت بتول أن "موضوع العلم والنشيد سيادي ولا يمثل طائفة أو قومية أو مذنب، ولا توجد عليه خلافات بين الكتل السياسية"،

مبيّنة أنه "في الفصل التشريعية المقبل سيتم التصويت على العلم والنشيد في آن واحد". وأكدت عضو لجنة الثقافة والإعلام على أن "العام الحالي ستشهد البلاد تغييراً في العلم والنشيد".

ويعدّ النشيد الجديد، سادس نشيد وطني في تاريخ العراق منذ عشرينيات القرن الماضي، بعد مداولات قدمت فيها مقترحات كثيرة، كإضافة بعض الأبيات الشعرية باللغتين الكردية والتركمانية إلى النشيد او مقترح إضافة عبارة عاش العراق باللغات العربية والكردية والتركمانية في نهايته.

يشار الى ان تغيير العلم هو مطلب لكتل برلمانية من أبرزها التحالف الكردستاني، اذ يرى أن العلم العراقي يضم رموزاً تشير إلى مدة حكم النظام السابق.

العلوي يدعو المالكي لاتخاذ "قرار شجاع" بعدم مساءلة العائدين من سوريا

□ بغداد/ المدى

طالب النائب المستقل حسن العلوي رئيس الوزراء نوري المالكي، باتخاذ "القرار الشجاع المناسب بعدم مساءلة أي من العراقيين اللاتئين من بيلادهم من الموت"، مبيّناً أن "هذا يعطي لرئيس الوزراء شخصياً المجلس الوطني المطلوب في رئيس الوزراء".

ونكر العلوي، بحسب بيان تلقت "المدى" نسخة منه امس الجمعة، ان "عددا كبيرا من العراقيين الموجودين في سوريا حملوني مذكرة موجهة الى رئيس الوزراء نوري المالكي، يطالبون فيها بعدم مساءلة أي عراقي يعود الى بلده هربا من الخطف او القتل في سوريا".

وأوضح ان "عددا كبيرا من العراقيين المقيمين في سوريا قدموا لي مذكرة عاجلة يتحدثون فيها عن الربع ساعة الاخطر في حياتهم، وهم مهددون بين لحظة واخرى بالخطف او القتل او الذبح، وقد جعلوني وسيطا بينهم وبين رئيس الوزراء نوري المالكي شخصيا، لبتخذ القرار الشجاع المناسب بعدم مساءلة أي من العراقيين اللاتئين ببلادهم من الموت، وهذا يعطي لرئيس الوزراء شخصيا البعد الوطني المطلوب في رئيس الوزراء".

واضاف ان "المذكرة نقلت عن اللاجئين قولهم ان المسؤولية سيتحملها شخصيا



حسن العلوي

رئيس الوزراء فيما لو تعرض أي شخص من هؤلاء الى الخطف او القتل، هم وعوائلهم، لاسيما وأن معظم العراقيين الراغبين في العودة غير مدائين بقضايا جنائية، وانما هم لاجئون سياسيون لم يرد اسم أي منهم في مذكرة قبض او اعتقال، ولكنهم يخشون ان تكون اسماؤهم موضوعة على قوائم المنع، ويلقى القبض عليهم وهم عائدون الي بلادهم "كاستجير من الرمضاء بالنار".

وتابع العلوي ان "من واجبي الوطني والاخلاقي ان أتبنى هذه القضية لتحرير هؤلاء الأسرى المهددين بالذبح بين لحظة واخرى، وهذه مسؤولية وطنية واجتماعية يجب ان يتحملها كافة أعضاء مجلس النواب العراقي ورئيس الوزراء شخصيا".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد دعا في بيان له، العراقيين في سوريا "للعودة إلى بلادهم معززين ومكرمين ووعد بالصفح عن كل الذين اتخذوا مواقف سلبية ولم يتورطوا بسفك دماء الأبرياء".

وتشهد عدة مدن سورية، منذ أكثر من عام، أعمال عنف بين الجيش النظامي السوري و/الجيش الحر/، بالإضافة الى خروج تظاهرات واحتجاجات شعبية تطالب بتغيير النظام السوري.

□ كربلاء/أمجد علي

انتقد ممثل المرجعية الدينية في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي ما أسماه بـ"عمليات بيع التعيينات" التي وصلت الى مئات الآلاف من الدولارات، منتقدا في الوقت نفسه تردد استقبال العوائل السورية النازحة بحجة وجود تخوف من تسلسل إرهابيين بينهم، داعيا المسؤولين إلى تخصيص جزء من وقتهم لتابعة الأيتام والأرامل وهم يعيشون في أماكن لا تصلح لعيش بشر في وطن غني كالعراق.

وقال الشيخ الكربلائي في خطبة الجمعة من داخل الصحن

الحسيني "الملف الأمني مهم ومطلوب ولكن لا مهنية في بعض الجهات وهو ملف بحاجة مهنية والى قوة استخباراتية". وأضاف أن "الأجهزة بحاجة الى حس وطني واستخباراتي قادر على التمييز والعمل بسرية والتكيف مع قدرات الإرهابيين واختراقهم والوصول إلى مناطقهم ومعرفة خططهم". مؤكداً أن البلاد لا تخلو من "وطنيين، ولكن هناك مفسدين لأن البعض من الضباط يرتشون ويعتمدون على السحت الحرام في التغاضي عن منتسبين في غياباتهم أو على أعداد وهمية أو المساعدة في الاختراقات الأمنية مقابل مال"، مؤكداً "هذا لا يساعد في استقرار البلد".



عبد المهدي الكربلائي

وقال الكربلائي إن "على العراق حكومة وشعبا العمل على مساعدة العوائل السورية النازحة من الجوار"، وأشار الى انه "على الحكومة رعايتهم وتوفير السكن اللازم والحاجات الإنسانية"، مذكرا بما قام به "الشعب السوري من احتضان العراقيين سواء في زمن النظام السابق أو بعد الاحتلال"، وأفاد "في مقتضى الموقف النبيل لا بد من احتضان العوائل السورية" وأكد "لا حاجة الى وجود تخوف من وجود متسللين بينهم لان هذا يمكن اتخاذ إجراءات احترازية ولا نريد عذرا لإهمال النازحين".

وانتقد الكربلائي بشدة موضوع

التعيينات في العراق وقال "إنها لا تكون على أسس موضوعية وشفافة بل عن طريقين إما الرشوة أو المحسوبية"، وأكد "هناك مواقع وتعيينات تشتري بمئة دولار و٣٠٠ دولار ووصل المأل الى شراء بعض المناصب بمئة الف دولار"، وأكد "المواطن البسيط لا يجد معينا له إلا الأحزاب التي ترعاه او يبحث عن أمتار في الرصيف ليضع بسطة او يجلس في البيت ليتحسر او ينتمي الى الجماعات الإرهابية او يتاجر بالمنوعات" ودعا الى الاسراع "بتشريع القانون المهمل وهو قانون مجلس الخدمة الاتحادي لكي يتم وضع ضوابط شفافة للتعيينات".